



# الاستحقاقات الانتخابية وسؤال مصادقية الاختيار الديمقراطي

من تأطير :

د. عباس الوردى

د. كريم التاج

د. عبد الهادي خيرات

د. عبد الله بوانو

الجمعة 19 شتنبر 2025

الخمسة مساءً

بوزنيقة

## أرضية ندوة

يمثل انتظام إجراء الاستحقاقات الانتخابية أحد المداخل الأساسية للتداول على السلطة في أي بلد، وأحد شروط الانخراط في مسار ترسيخ الديمقراطية، وإن كان ذلك لا يمثل إلا مظهرا واحدا من منظومة متكاملة تفضي في آخر المطاف إلى تأسيس دولة الحق والقانون ودولة الحقوق والحريات. وإذا كان المغرب قد نجح عموما في احترام الآجال الزمنية للمحطات الانتخابية سواء الجماعية منها والتشريعية، وخاصة في الألفية الجديدة، فإن الإطار السياسي والقانوني والشروط التنظيمية التي تمر منها الانتخابات كانت تساءل دائما مصادقية وجدية مساهمة تلك الانتخابات في ترسيخ مسار الانتقال الديمقراطي في البلد، كما تطرح السؤال حول رسوخ الاختيار الديمقراطي لدى الدولة المغربية، ولدى مختلف الفاعلين السياسيين في البلد.

لقد كانت الظروف المحيطة بالاستحقاقات الانتخابية في المغرب تتراوح بين المد والجزر وبين التقدم والتراجع خاصة على مستوى توفير ضمانات النزاهة والشفافية وحياد السلطة، الأمر الذي يحيي عند كل محطة انتخابية سؤال جدوى الانتخابات في المغرب سواء على مستوى توفير سبل العيش الكريم للمغاربة أو على مستوى الدفع بمسلسل الانتقال الديمقراطي في المغرب ليصل إلى نهايته واستواءه. كما أن حالة المراوحة تلك تطرح سؤالاً جوهريا حول جدوى الولوج عبر بوابة المشاركة السياسية في المؤسسات لتحقيق الانتقال الديمقراطي في البلد، مما يضع مصادقية الاختيار الديمقراطي في البلد على المحك وذلك باعتباره أحد الثوابت الدستورية، ويضعف الثقة في المؤسسات وفي هذا الإختيار، ويفتح الباب أمام تعميق العزوف السياسي في صفوف المواطنين مع ما يمثل ذلك من خطورة على البلد واستقراره.

وقد مثلت الانتخابات التشريعية لـ 08 شتنبر 2021 حالة "مثالية" للمأزق الذي ما يزال المغرب يحاول تجاوزه في كل استحقاق انتخابي، وهو مأزق ضمان انتخابات نزيهة وشفافة وذات مصادقية قادرة على فرز نخب سياسية تمتلك رؤى اقتصادية وسياسية واجتماعية حقيقية للمغرب الذي يرتضيه المغاربة. فالانتخابات التشريعية الماضية كانت قفزة إلى الوراء بالنظر إلى الأجواء السياسية والإعلامية التي مرت فيها، وكذا الإطار القانوني الذي أطرها، وخاصة حالة الحياد السلبي للسلطة بل وانحيازها في بعض الأحيان لطرف على طرف، الأمر الذي أفرز لنا مؤسسة تشريعية تملئ مقاعدها نخب أثبتت الأيام عدم كفاءة كثير منها، وفساد جزء منها.

